

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

Electronic Payment Means and their Contribution to the Development of E-Commerce in Algeria.

دويني مختار*

مخبر المرافق العمومية والتنمية- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس .

جامعة مولاي طاهر - سعيدة، الجزائر

mokhtar.douini@univ-saida.dz

- تاريخ الإرسال: 2021/05/05 - تاريخ القبول: 2021/05/17 - تاريخ النشر: 2021/06/09

الملخص: من أهم الآثار الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال هو التجارة الإلكترونية، حيث ساهم التطور الكمي والنوعي لهذه التكنولوجيا في إمكانية وسهولة التحويل الإلكتروني للأموال، من خلال شبكة مصرفية رقمية تسهر على تداولها عبر العالم. مما أثر سلبا على أنظمة الدفع التقليدية وتشجيع نظام الدفع الإلكتروني في الانتشار، باستعمال وسائل الدفع المتاحة، لاسيما بطاقة الدفع الإلكتروني، والتي اعتمدها المشرع الجزائري كوسيلة حديثة للدفع بغية دفع عجلة تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

سيتم التطرق إلى وسائل الدفع الإلكتروني المخول استعمالها لممارسة التجارة الإلكترونية، ثم تبين فعالية مساهمتها في تطويرها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية - بطاقة الدفع الإلكتروني.

Abstract: E-commerce is the most important effect of communication technology, its development has contributed to the possibility and ease of funds electronic transfer, through a digital banking network that ensures its circulation throughout the world. Which negatively affected the traditional payment systems and encouraged e-payment system wide-spread, by using all available payment tools, especially the e-payment card, which was adopted by Algerian legislature as a payment method to advance the development of Algerian e-commerce.

Authorized e-payment methods used for exercising e-commerce will be discussed, and then the effectiveness of their contribution to its development in Algeria will be shown.

Keywords: e-commerce - electronic payment card.

* المؤلف المرسل: دويني مختار.

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

المقدمة:

مع التقدم العلمي المتسارع أضحت استعمال شبكة الأنترنت عملية روتينية في حياة الإنسان، حيث أصبح لا يستطيع الاستغناء عنها في القيام بنشاطاته اليومية، وخاصة في معاملاته التجارية. فقد ساهمت هذه التكنولوجيا الحديثة في ظهور نمط جديد من التجارة يعرف بالتجارة الإلكترونية. وتغير معها شكل ومضمون المعاملات التجارية، حيث أصبحت الأنشطة التجارية تدار عبر شبكة دولية متصلة إلكترونياً تسمح بتبادل البيانات وإبرام الصفقات والعقود، وتحويل الأموال.

لقد فتح نمط التجارة الإلكترونية¹ المجال للمستهلك بالتسوق دون تنقله من بيته، وريح الوقت للقيام بأمر آخرى غيره. فلا يحتاج الآن إلى زيارة المحلات التجارية للتبضع واقتناء مستلزماته في الوقت الذي يمكنه زيارتها عبر الأنترنت في وقت قصير ودون عناء التنقل، كما يمكنه من المقارنة بين منتجاتها سواء مثلاً من حيث السعر، أو اللون أو الجودة.

تعتمد التجارة الإلكترونية على نظام الدفع الإلكتروني، الذي ظهر وتطور على حساب تراجع الأساليب التقليدية للدفع التي لا تتناسب مع ما تقتضيه معاملات التجارة الإلكترونية. فمن بين وسائل الدفع الإلكتروني التحويل الإلكتروني للأموال، والشيكات الإلكترونية، وبطاقات الدفع الإلكتروني. حيث تتيح هذه الأخيرة للزبون إمكانية الدفع إلكترونياً عند إبرامه لعقود تجارية عبر الشبكة المعلوماتية، واعتمدها المشرع الجزائري بغية دفع عجلة تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

لقد اعتبر المشرع الجزائري وسيلة الدفع الإلكتروني كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية².

من خلال ما تقدم سيتم التطرق إلى وسائل الدفع الإلكتروني التي خول المشرع الجزائري استعمالها في ممارسة التجارة الإلكترونية، ثم تبين فعالية مساهمتها في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر.

¹ Selon la définition de l'OCDE, le commerce électronique ou e-commerce est: "la vente ou l'achat de biens ou de services, effectués par une entreprise, un particulier, une administration ou toute autre entité publique ou privée, et réalisé au moyen d'un réseau électronique". <https://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/internet-monde>, consulter le 25/02/2019.

² أنظر المادة 06 ف 05 من القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر. رقم 28 بتاريخ 2018/05/16، ص 05.

1- وسائل الدفع الإلكتروني المستعملة في ممارسة التجارة الإلكترونية:

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات³. كما يعرف البعض تقنيات الدفع الإلكترونية بأنها: "تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة، من خلال شبكات اتصال إلكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك ومن خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء"⁴.

شهدت وسائل الدفع الإلكتروني تطورا متسارعا وقياسيا لضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات بصورة انسيابية تحقق اليسر في التعاملات التجارية، كما تنوعت طرق التسوية ونظم الدفع الناتجة عنها، والتي تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية، حيث تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء؛ يختفي فيها دور الورق تماما؛ وتتم كلية من خلال الوسائط الإلكترونية، إذ يتم إصدارها على دعامة إلكترونية، ويتم تداولها عبر وسائل إلكترونية.

هناك من وسائل الدفع الإلكترونية ما يعتبر فقط تمثيلا إلكترونيا لنظام الوفاء التقليدي الذي كان قائما من قبل ومستعملا على دعامة ورقية في التجارة التقليدية، وأصبح مطورا بالشكل الذي يسمح له أن يتماشى وطبيعة التجارة الإلكترونية (الوسائل المطورة للدفع الإلكتروني). كما هناك منها ما يعبر عن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة أو المستجدة، والتي لا يوجد ما يوازيها في نظام الوفاء التقليدي، وإنما استحدثتها إفرازات التكنولوجيا الحديثة في المعاملات التجارية (الوسائل الحديثة للدفع الإلكتروني).

1.1- وسائل الدفع الإلكتروني المطورة:

فيندرج ضمن الوسائل المطورة للدفع الإلكتروني الأوراق التجارية المعالجة إلكترونيا؛ والمتمثلة أساسا في السفتجة الإلكترونية، والسند لأمر الإلكتروني، والشيك الإلكتروني، والتحويل المصرفي الإلكتروني، والتي لا تختلف عن نظيرتها التقليدية سوى في أنه يتم معالجتها إلكترونيا. حيث تتمتع

³ مصطفى. ه. و، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، 2017.

⁴ أنظر: محمود أحمد إبراهيم الشراقوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي 10 و 12 ماي 2003، ص 17 منشور على الموقع <http://slconf.uaeu.au>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/26.

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

كلاهما _التقليدية والمطورة_ بنفس الخصائص مما يجعلها كافية لاعتبارها ورقة تجارية في نظر القانون، وبذلك يخضعها لأحكام قانون الصرف والقانون التجاري⁵.

أ- السفتجة الإلكترونية:

يمكن تعريف السفتجة الإلكترونية، بأنها "محرر ثلاثي الأطراف معالج الكترونيًا، بصورة كلية

أو جزئية، يتضمن أمرا صادرا من شخص (الساحب)، إلى شخص آخر (المسحوب عليه)، بأن يدفع لأمر شخص ثالث، هو المستفيد أو حامل السند، مبلغا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين"⁶. وتصدر السفتجة على دعامة ممغنطة وليست ورقية، بحيث يمكن الإطلاع عليها ومعاملتها عن طريق الحاسب الآلي فقط دون أن يوفر إمكانية الاطلاع عليها مباشرة. يتميز التعامل بهذا الشكل من السفاتج الإلكترونية بتسجيل البيانات ابتداء على شريط ممغنط منذ البداية، مما يوفر السرعة بالتعامل للأعمال المصرفية.

ب- السند لأمر الإلكتروني:

يعرف السند لأمر الإلكتروني بأنه "محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج الكترونيًا بصورة كلية أو جزئية يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد"⁷. كقاعدة عامة يخضع السند لأمر الإلكتروني إلى الإطار القانوني ذاته الذي يخضع له السند لأمر التقليدي. فالأحكام التي تحكم السند لأمر التقليدي في التعامل، هي ذاتها التي يخضع لها السند لأمر الإلكتروني. فينطبق على السند لأمر كافة القواعد العامة المتعلقة بتوافر الرضا و المحل و السبب والأهلية لإصدار السندات و التي تطبق كذلك على السفتجة. لا يعرف حتى الآن سوى السند لأمر على محرر ورقي، فالصورة الوحيدة التي تقوم للسند لأمر الإلكتروني هي الصورة الورقية، فعلى الرغم من تقارب وتساوي في بعض الأحيان السند لأمر الإلكتروني مع السفتجة الإلكترونية بالنسبة للوضع التشريعي، إلا أنه و مع ذلك، تم إيجاد صورة السفتجة على دعامة ممغنطة. فالمفروض هو أنه ليس هناك ما يمنع من صدور السند لأمر الإلكتروني في شكل ممغنط منذ البداية. فالسند لأمر الإلكتروني

⁵ من الممكن أن تعرف الأوراق التجارية الإلكترونية بأنها "محرر معالج الكترونيًا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود، قابل للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الطالع أو بعد أجل قصير و تقوم مقام النقود في الوفاء" أنظر: هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الإلكتروني -دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2018/2019، ص 141.

⁶ يرمز لها اختصارا ب: (L.C.R.M) بمعنى (la lettre de change relev é magn étique)، أنظر: هداية بوعزة، المرجع نفسه، ص 147.

⁷ تعريف الأستاذ مصطفى كمال طه وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 349.

الورقي لا يعدو عن كونه مرحلة انتقالية من السند لأمر التقليدي للوصول إلى السند لأمر الإلكتروني الممغنط والذي ينشأ منذ البداية على دعامة ممغنطة⁸.

ج- الشيك الإلكتروني:

يعتبر الشيك الإلكتروني المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية الشائعة في التعامل وقد عرف بالإضافة لما يعرف به الشيك التقليدي المحرر ورقيا، بأنه محرر ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي، يتضمن أمرا من شخص يسمى "الساحب" إلى البنك "المسحوب عليه" بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى "المستفيد"⁹.. كما يعتبر الشيك الإلكتروني نسخة إلكترونية للشيك الورقي، و يتضمن نفس المعلومات ونفس الإطار القانوني الموجود في الشيك العادي، لكن يأخذ شكلا الكترونيا¹⁰. يتميز الشيك الإلكتروني بتماشيه مع الواقع الحالي من كونه شيكا إلكترونيا يتم كتابته و توقيعه عبر شبكة الأنترنت، أي تحويل الشيك المكتوب على ورق عادي إلى شيك على مستند إلكتروني، و يتم ذلك دون أدنى تكلفة أو بالأحرى بتكلفة منخفضة على الأقل، وبذلك يعد الشيك من أكثر الأوراق التجارية التي من الممكن الاستفادة منها في مجال تقنية المعلومات والمعاملات الإلكترونية¹¹. كما تجدر الإشارة بأن المشرع الجزائري لم يعرف الشيك، بل اكتفى فقط بالنص على بياناته ضمن نص المادة 459 من القانون التجاري الجزائري¹²، كما تجدر الإشارة إلى تغاضيه عن إمكانية إصدار الشيك إلكترونيا؛ غير أنه يفهم ضمنا من خلال المادة 3 ف 2 من النظام رقم 03/97 المتعلق بغرف المقاصة اعترافه به¹³.

د- التحويل المصرفي الإلكتروني:

يعتبر نظام التحويلات المصرفية الإلكترونية للأموال من أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك، سواء كان بنكا تقليديا أو إلكترونيا، إضافة إلى كونه يشكل جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الأنترنت؛ حيث يتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو

⁸ هداية بوعزة، المرجع السابق، ص 159.

⁹ مصطفى كمال طه، المرجع السابق، ص 35.

¹⁰ ناظم محمد الشمري و عبد الفتاح زهير، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل، الأردن، 01، 2008، ص 50.

¹¹ هداية بوعزة، المرجع السابق، ص 164.

¹² تنص المادة 459 من القانون التجاري الجزائري على أنه "يحتوي الشيك على البيانات الآتية: 1- ذكر كلمة شيك مدرجة في نص السند نفسه باللغة التي كتب بها، 2- أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين، 3- إسم الشخص الذي يجب عليه الدفع (المسحوب عليه)، 4- بيان تاريخ إنشاء الشيك ومكانه، توقيع من أصدر الشيك (الساحب)".

¹³ تنص المادة 02/03 من النظام 03/97 المؤرخ في 16 رجب عام 1418 الموافق ل 17 نوفمبر 1997 المتعلق بغرفة المقاصة، ج ر رقم 17 على أنه "تتولى غرفة المقاصة لفائدة المنخرطين فيها مهمة تسهيل تسوية الأرصدة عن طريق إقامة مقاصة يومية فيما بينهم لما يأتي: كل من وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية لاسيما الشيكات و السندات التجارية المستحقة يوميا فيما بينهم...".

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر وذلك بطريقة إلكترونية آمنة، زيادة عن نقل المعلومات المتعلقة بهذا التحويل¹⁴. اعترف المشرع الجزائري بهذا النمط من وسائل الدفع المطورة إلكترونياً بإصداره للقانون رقم 04/18 المحدد للقواعد المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، حيث سمح بأن يتم كل تحويل للأموال عن طريق جميع وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية¹⁵.

2.1- وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة:

تختلف الوسائل الحديثة للدفع الإلكتروني عن نظيرتها التقليدية أو الإلكترونية المطورة، حيث تتميز بالتخلي الكلي عن الدعائم الورقية، والاعتماد الكلي على الوسائل والدعائم الإلكترونية لإتمام عمليات الدفع والتداول. ويندرج ضمن هاته الوسائل الحديثة للدفع الإلكتروني بطاقات الدفع الإلكترونية، والنقود الإلكترونية.

أ- النقود الإلكترونية:

هاته الأخيرة هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً على حامل إلكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها وتكون تحت تصرف مستعملها كبديل إلكتروني للقطع والأوراق النقدية¹⁶. تعتبر النقود الإلكترونية النوع الجديد من العملة، فهي البديل الإلكتروني عن النقود الورقية و المعدنية ذات الطبيعة المادية

ب- بطاقة الدفع الإلكتروني:

ليس هناك تعريف موحد لبطاقات الدفع الإلكتروني، حيث تعددت التعاريف بشأنها ويعود هذا التعدد إلى اختلاف الزاوية التي يتم التعرض لها عند تحديد مفهوم هذه البطاقات. بل أكثر من هذا اتسعت دائرة الاختلاف إلى حد عدم استخدام مصطلح واحد بشأنها، فهناك من يسميها بطاقات الدفع أو الأداء أو الوفاء نظراً للوظيفة الأساسية التي تقوم بها وهي الوفاء، وهناك من يطلق عليها تسمية بطاقات السحب، أو البطاقات البلاستيكية أو الممغنطة بالنظر إلى شكلها الخارجي، وهناك من يعتبرها بمثابة نقود

¹⁴ هداية بوعزة، المرجع السابق، ص 175.

¹⁵ أنظر المادة 46 من القانون رقم 04/18 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق ل 10 ماي 2018، ج ر رقم 27، مؤرخة في 13 ماي 2018.

¹⁶ Commission Européenne, recommandation N 97/489/CE

« ...instrument de monnaie électronique: « un instrument de paiement rechargeable autre qu'un instrument de paiement d'accès à distance, qu'il s'agisse d'une carte prépayée ou d'une mémoire d'ordinateur sur lesquelles des unités de valeur sont stockées électroniquement, qui permet à son titulaire d'effectuer les types d'opérations décrits à l'article 1er paragraphe 1 ;... ».

إلكترونية، كما نجد من يسميها بطاقات الاعتماد، أو بطاقات الائتمان بالنظر إلى الائتمان الذي توفره هذه البطاقات لأصحابها، وغيرها من التسميات المتعددة¹⁷.

قدم الفقه عدة تعريفات لبطاقة الدفع الإلكتروني نذكر من بينها تعريف منظمة التعاون الإسلامي كما يلي: "مستند يعطيه مصدره لشخص معين بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند، دون دفع الثمن حالا لتضمينه التزام المصدر بالدفع، ومنها ما يمكن سحب النقود من المصارف"¹⁸. كما تم تعريفها من قبل الأستاذ علي جمال الدين عوض بأنها: "بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما -بنك أو شركة استثمار- يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته، حيث يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل"¹⁹.

ج- تصنيف وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة:

تصنف وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة بالاعتماد على توقيت الدفع ضمن ثلاثة أنظمة للدفع إلكترونيا: نظام الدفع الإلكتروني المسبق، ونظام الدفع الإلكتروني الفوري، ونظام الدفع الإلكتروني المؤجل.

* الدفع الإلكتروني المسبق:

يسمح الدفع الإلكتروني المسبق للبنوك بتحويل النقود الحقيقية إلى وحدات نقدية إلكترونية يمكن أن يتحصل عليها المستهلك مسبقا، ويقوم بتخزينها عبر شريحة البطاقة الذكية أو الكمبيوتر، أو الهاتف الذكي، وتعرف بالنقود الرقمية والتي تعتبر عملة غير مادية تتناسب مع المعاملات التجارية الرقمية²⁰، وتتولى مهمة إصدارها وتداولها البنوك المعتمدة.

يمكن للمستهلك أيضا أن يعتمد في الدفع الإلكتروني المسبق على البطاقة الذكية Smart Cards التي تعبر عن قيمة نقدية مخزنة مدفوعة مسبقا، فيكفي مجرد تمرير البطاقة في الجهاز القارئ ليتم

¹⁷ أنظر: هداية بوعزة، المرجع السابق، ص 203.

¹⁸ هداية بوعزة، المرجع نفسه، ص 207.

¹⁹ علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد و تشريعات البلاد العربية، ص 577، مذكور في هداية بوعزة، نفس المرجع، ص 207.

²⁰ النقود الإلكترونية، e-cash النقدية الإلكترونية، digital money النقود الرقمية Electronic money، فالنقود الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها. أنظر: ديمش. س، التجارة الإلكترونية، حقيقتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011، ص 70.

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

خصم قيمة الشراء بطريقة أوتوماتيكية و بكل سهولة من بطاقة المشتري ونقلها إلى جهاز البائع ليتمكن هذا الأخير من نقل قيمة الصفقة إلى حسابه البنكي²¹.

* الدفع الإلكتروني الفوري:

يستخلص من تسمية نظام الدفع الفوري تزامن دفع ثمن السلعة التي يكتنيها المستهلك في نفس الوقت مع إنهاء إبرام عقد شرائها من البائع دون سبق دفع ثمنها أو تأجيل تسويته، عن طريق استعمال المستهلك لبطاقة السحب المباشر، والتي تمكن من تحويل القيمة المالية من حساب صاحب البطاقة إلى حساب التاجر مباشرة دون تأجيل، ودون أن يقوم البنك بالسداد نيابة عنه، حيث تتصل بطاقة الدفع الفوري بحساب صاحبها في البنك.

بطاقات الدفع D bit Cards هي بطاقات تسمح لصاحبها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية والخدمات التي تقبل البطاقة كأداة دفع بموجب اتفاق من الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل صاحب البطاقة إلى حساب البائع، فهي بمثابة أداة دفع في جوهرها تستخدم بدلا من الشيك للوفاء بقيمة السلع والخدمات في مقر التاجر القابل لها²². تعتبر بطاقة الدفع الفوري بطاقة متعددة الاستخدامات، حيث تستعمل لتسديد ثمن المشتريات عند نقطة البيع كما تستعمل لسحب النقود من الحساب البريدي أو البنكي، كما يمكن إعادة تحميلها بالأموال اللازمة عن طريق إيداع مبالغ مالية في الحساب المتصل بها.

* الدفع الإلكتروني المؤجل:

ينطوي نظام الدفع الإلكتروني المؤجل على تسوية ثمن السلع والخدمات التي يكتنيها المستهلك لاحقا، أي بعد إتمام إبرام العقد والحصول عليها، سواء عن طريق الشيك الإلكتروني الذي يحمل نفس الالتزام القانوني بالدفع على غرار الشيكات الورقية، أو عبر بطاقات الائتمان Credit Cards التي تصدرها المؤسسات المالية أو المصرفية في حدود مبالغ معينة، وتستخدم هذه البطاقات كضمان وهذا بغرض تجنب المخاطر الناجمة عن عدم قدرة العميل على سداد ديونه²³.

²¹ أنظر: المرجع نفسه، ص 72.

²² أنظر: مصطفى. ه. و، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري والمقارن، المرجع السابق، ص 297.

²³ أنظر: ديمش. س، التجارة الإلكترونية، حقيقتها وواقعها في الجزائر، المرجع السابق، ص 74.

فبموجبها يستطيع المتعاملون الحاملون لهذه البطاقة الحصول على إئتمان متفق عليه مع المصارف يقومون بسداده بعد مدة معينة، وهذه البطاقة فضلا عن كونها أداة للوفاء أو الدفع فإنها تمنح لحاملها إئتمانا مصرفيا قصير الأجل²⁴.

د/ الشروط المقررة للدفع الإلكتروني من قبل المشرع الجزائري:

لقد أقر المشرع الجزائري أن يتم الدفع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية إما عن بعد أو عند تسليم المنتجات عن طريق وسائل الدفع المرخص بها²⁵. حيث نص في المادة 27 فقرة 2 من القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية على أن يتم الدفع الإلكتروني من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبنك الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية، كما يتم الدفع في المعاملات التجارية العابرة للحدود حصريا عن بعد عبر الاتصالات الإلكترونية.

2- مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر:

يلعب نظام الدفع الإلكتروني دورا كبيرا في ممارسة التجارة الإلكترونية، بحيث يعتبر أكثر ملائمة للاستخدام، وأكثر سرعة وفعالية، ويعتبر في نفس الوقت اقتصاديا وأقل تكلفة، إذ يتيح للمتعاملين إمكانية استعمالهم لحاسوبهم الخاص أو هواتفهم الذكية المتصلة بالإنترنت لإتمام كامل مراحل عملية الدفع في وقت وجيز²⁶.

1.2- الدفع الإلكتروني في الجزائر:

بعدما كانت المراحل الأولى من العقد الإلكتروني تتم افتراضيا في الجزائر، لاسيما مرحلة البحث عن المنتج، سواء سلعة كان أو خدمة، وإنشاء مجلس عقد افتراضي بخصوصه، حيث يتم التفاوض حول بنود العقد وكيفيات تنفيذه بعد إتمام إبرامه، افرز حتمية استحداث آليات حديثة للدفع وتحويل الأموال إلكترونيا عوض الاكتفاء بالسبل التقليدية للمدفوعات، والتي كانت تتم غالبا عند التسليم. مما فرض على البنوك ضرورة توفير تقنيات حديثة وإصدار وسائل دفع إلكترونية تتلائم مع هذا النوع الحديث من التعاملات الإلكترونية.

²⁴ أنظر: مصطفى. ه. و، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري والمقارن، المرجع السابق، ص 298.

²⁵ أنظر المادة 27 من القانون رقم 05-18، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المذكور أعلاه.

²⁶ Wenjing Yang, ANALYSIS ON ONLINE PAYMENT SYSTEMS OF E-COMMERCE, In: https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/139600/Yang_Wenjing, consulter le 12/02/2019, pp11.

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

لقد أبدت المصارف الجزائرية اهتماما بليغا بالتجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة، حيث سعت الجزائر إلى تطوير نظامها المصرفي من أجل مواكبة التطور الحاصل عبر العالم وتبني كل ما هو حديث وعصري في هذا المجال، من خلال إصدار البطاقات البنكية ونشر الموزعات الآلية للنقد ونهائيات الدفع الإلكتروني، والانضمام لشبكات الدفع العالمية. وعلى إثر ذلك اعتمد المشرع الجزائري تأسيس هيئات ذات طابع مالي²⁷ تسعى لتحديث البنوك وترقية الصفقات النقدية بينها، بالإضافة إلى إصدار البطاقات البنكية ومعالجة كل المعاملات المتعلقة بها. لقد حرصت تلك الهيئة على تطوير النظام المصرفي وتحديث وسائل الدفع المستعملة من خلاله، ولتحقيق سلاسة العمل بين البنوك وضعت شبكة نقدية مشتركة تربط بين عدد من البنوك، حيث تم تحقيق الخطوة الأولى لهذا المشروع، وانطلقت الشبكة النقدية بين البنوك "Réseau monétaire interbancaire" التي تغطي الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزعات الآلية للنقد، وإن ارتباط هذه الموزعات بالشبكة بين بنكية مكن حامل البطاقة من إجراء عمليات سحب من أي موزع حتى ولم يكن ينتمي للبنك المصدر للبطاقة، وهذا بفضل تكفل شركة SATIM بتأمين قبول هذه البطاقة في كل البنوك المنتمية للشبكة النقدية، وإجرائها للمقاصة لعمليات السحب بين البنوك²⁸. وهو ما يدل أن الجزائر بدأت تخطو أولى الخطوات نحو تطوير أنظمة السحب، و توجهها إيجابيا أيضا نحو الصيرفة الإلكترونية.

2.2 - الدور الفعال للبطاقة بين بنكية La carte interbancaire

على الرغم من التطور الملحوظ لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، إلا أنه لم يرق إلى طموح القائمين على هذا القطاع ومتعامليه، حيث بقي حجم التعاملات الإلكترونية جد محدود خلال سنوات عديدة من اعتماد بطاقة السحب²⁹، وهو ما دفع بالمؤسسات المصرفية باستبدالها ببطاقة السحب والدفع بين البنكية 'La carte CIB'. حيث تؤدي تلك البطاقة وظيفة مزدوجة تتمثل في تمكين حاملها من السحب المالي عبر الموزع الآلي، كما تمكنه من الدفع الإلكتروني لقيمة السلع والخدمات التي يقتنيها

²⁷ إنشاء شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية Sociéte d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique 'SATIM' والشبكة النقدية بين بنكية.

²⁸ أنظر: ديمش. س، التجارة الإلكترونية، حقيقتها وواقعها في الجزائر، المرجع السابق، ص 242.

²⁹ وما يؤكد ضعف إقبال الجمهور على هذه الخدمة هو ضعف نمو حجم التحويلات باستخدام بطاقات السحب وبقائها تحت عتبة المليون دينار جزائري خلال فترة 05 سنوات (1999-2003) حيث حققت هذه البطاقات نجاحا مقبولا على مستوى مكاتب البريد فقط التي تجاوزت حصتها 90% على مر السنوات الخمسة من عدد البطاقات وإجمالي حجم التحويلات باستخدام هذه البطاقات. أنظر: مرزيق عاشور، معمرى صورية، "عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر"، مصدر: نفس المرجع، ص 242.

باستعمال وسائل الدفع الإلكترونية المتوفرة في الفضاءات التجارية المنخرطة في شبكة النقد الآلي بين بنكية، حتى ولو لم تكن وسائل الدفع تابعة للبنك المصدر للبطاقة.

تنقسم بطاقات الدفع البنكي إلى نوعين أساسيين هما بطاقات عادية وبطاقات ذهبية، وكلاهما يسمح بخدماتي السحب والدفع، حيث يسلمهما البنك للزبائن حسب معايير محددة، بينما يكمن الفرق الجوهرى بينهما في كون البطاقات الذهبية تقدم مزايا أخرى وسقف أعلى للدفع والسحب. لقد تمكنت البطاقة البنكية المشتركة من احتلال مكانة مميزة ضمن وسائل الدفع الحديثة في الجزائر، بحيث شهد عدد البطاقات البنكية نموا متسارعا خلال فترة 3 سنوات³⁰.

لقد سهرت المؤسسات المصرفية الجزائرية على توفير أحدث التقنيات في مجال الصيرفة الإلكترونية باعتماد شبكة الموزعات الآلية للنقد، ونهائيات الدفع الإلكتروني عبر المؤسسات العمومية والخاصة والمرافق الخدماتية على غرار المطارات والموانئ، والمطاعم والفنادق، والصيديات وغيرها من الأماكن المستقطبة للجمهور. ولقد صاحب هذا التطور تزايد عدد صفقات الدفع المبرمة بواسطة البطاقات البنكية، مما يعكس استحسان المستهلك الجزائري لوسائل الدفع الإلكتروني لما يحمله من مزايا وإيجابيات، بحيث يترجم زيادة إقباله على استعماله في معاملاته التجارية اليومية على حساب الدفع التقليدي.

3.2 - مساهمة البطاقات البنكية الدولية في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:

لما بقي استعمال البطاقة بين بنكية مقتصرًا على داخل الوطن أدى إلى حرمان المتعاملين الجزائريين الحاملين لها من الاتصال بالأسواق العالمية، واقتناء حاجياتهم المختلفة المتوفرة على شبكة الأنترنت نظرا لعدم تمكنهم من استعمال البطاقة بين بنكية على نطاق عالمي، مما جعل المؤسسات المصرفية الجزائرية تلجأ إلى التعاقد مع الشبكات العالمية في مجال البطاقات المصرفية على غرار VISA و MASTER CARD للترخيص لها لإصدار بطاقتها البنكية ذات الطابع الدولي، وهو ما فتح آفاقا جديدة لتطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، حيث مجرد حمل البطاقة لشعار هذه الهيئات الدولية سيمكن المستهلك الجزائري من التسوق عبر الإنترنت بكل حرية وتسديد قيمة مشترياته لأي مكان في العالم³¹. والملاحظ أن إصدار البنوك للبطاقات القابلة للاستعمال الدولي في تزايد مستمر بحيث

³⁰ سجلت معدل نمو مرتفع قدره 343,73% منتقلا بذلك من 128356 سنة 2007 إلى 569568 بطاقة سنة 2009. أنظر: نفس المرجع، ص 243.

³¹ ومن بين هذه البنوك التي شرعت في تقديم البطاقات المقبولة على المستوى الدولي: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي. ويعتبر القرض الشعبي الجزائري CPA أول من أصدر بطاقة فيزا في الجزائر، وقام بوضع موزعات آلية للنقد ونهائيات للدفع الإلكتروني في المطارات والفنادق تقبل هذه البطاقات الدولية، وتمكن السواح من سحب المبالغ المالية بالعملة الوطنية بمجرد وصولهم الجزائر، وتمكنهم كذلك من سداد مشترياتهم على مستوى نهائيات الدفع الإلكتروني. أنظر في ذلك نفس المرجع، ص 245.

وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

يتضاعف عددها من سنة لأخرى، مما يعكس النجاح الكبير لهذا النوع من البطاقات في الجزائر، وتنامي دوره كأداة لتطوير التجارة الإلكترونية فيها، إذ يسمح للمتعاملين الجزائريين بولوج الأسواق العالمية، والمشاركة في حركة وتحويل الأموال إلكترونيا وبصفة آمنة³².

الخاتمة:

ما يمكن أن يقال في الأخير، هو أن الدولة الجزائرية قطعت أشواطاً كبيرة في مجال التجارة الإلكترونية، وبذلت جهوداً معتبرة لتطويرها وتسهيل التعامل بها وتوسيع نطاقها، لتمكين المتعاملين من امتيازاتها. ذلك ما يثبت اعتماد مؤسساتها المصرفية لنظام الدفع الإلكتروني، وخلق وسائله وعلى رأسها بطاقات الدفع البنكية، التي تعد أهم دعامة لانتشار وتطور الاقتصاد الرقمي، والذي يعتمد على مثل هذه التقنيات الحديثة، وبالأخص في مجال التجارة الإلكترونية، بغية تعظيم الاستفادة من الاستخدامات التجارية لشبكة المعلوماتية.

كما أنه لم تقتصر جهود الجزائر في تطوير التجارة الإلكترونية فقط حول تبني نظام بطاقة الدفع الإلكترونية، حيث يظهر تعديها لذلك جليا في مجالات متعددة، مثل تبني استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، وتأسيس الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله للنهوض بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى تخصيص دائرة وزارية للإشراف عليه (MPTIC).

كما تتجلى مساعي الجزائر في تطوير هذا المجال في تحفيز المواطنين للحصول على تجهيزات الإعلام الآلي عبر تبني برنامج أسرتك من قبل الدولة، وتسهيل إجراءات الربط بالإنترنت، وضمان تدفقها العالي والسريع، بالإضافة إلى تامين التعاون الدولي مع الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وتترجم تلك المساعي والجهود أيضا من خلال تبني الدولة لتكنولوجيا الجيل الثالث والرابع للهاتف النقال، قصد تقديم خدمات أوسع وأكثر تقدما، زيادة على ضبط مجال التجارة الإلكترونية بالإطار التشريعي المناسب لتسهيل الإجراءات وتوفير الحماية اللازمة لمتعامليه.

³² لقد اشترط المشرع الجزائري ان يتم الدفع الإلكتروني عبر منصات دفع معتمدة من قبل بنك و بريد الجزائر. أنظر نص المادة 27 و 28 و 29 من القانون 05/18، المذكور أعلاه.